

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9365

الجمعة، 30 حزيران/يونيه 2023، الساعة 11/00

نيويورك

الرئيس	السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة إيفستغنيفا إكوادور السيد بيريس لوسي ألبانيا السيد سباسي البرازيل السيد دي ألميدا فيليو سويسرا السيد هاوري الصين السيد جانغ جون غابون السيدة نغيما ندونغ غانا السيد أغيمان فرنسا السيد دو ريفيير مالطة السيد كاميليري المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودورد موزمبيق السيد أفونسو الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورانتس اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في مالي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-18832 (A)



افتُتِحَت الجلسة الساعة 11/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

الاستقرار في مالي أدت دورا هاما، منذ إنشائها في 25 نيسان/أبريل 2013، في تيسير العمليات السياسية في البلد وتنفيذ المهام المتعلقة بالأمن وتحقيق الاستقرار في مالي. ونشدد على أن البعثة اضطلعت بدور حاسم في تأمين مالي في مواجهة التحديات الأمنية الهائلة التي يواجهها البلد.

لكن، اليوم، أنهى مجلس الأمن البعثة، تمشيا مع رغبات السلطات الانتقالية المالية، وحدد عمليات الانسحاب قوات الأمم المتحدة من مالي. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا العميق لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على أدوارها في المساعدة على الحفاظ على سلامة مالي. ونشيد إشادة خاصة بجميع حفظة السلام وغيرهم من الأفراد الذين فقدوا أرواحهم من أجل قضية السلام.

غير أن انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لا ينبغي أن يكون نهاية انخراط المجتمع الدولي مع مالي. فسيظل شعب مالي بحاجة إلى تضامن المجتمع الدولي ودعمه وهو يعزز قدراته الأمنية لسد الثغرات التي ستنشأ برحيل الوجود الدولي، وكذلك لمواصلة تنفيذ اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي وخريطة الطريق الانتقالية، ولا سيما تحقيق الجدول الزمني لانتخابات آذار/مارس 2024.

ولئن كانت مالي تواجه تحديات أمنية هائلة، فإن الحل ليس عسكريا بالكامل، بل هو مزيج من الاستجابات التي تشمل أيضا بذل جهود متواصلة لتحقيق المصالحة الوطنية وتحسين الحكم الشامل وإدارة الدولة وتحسين تكامل مصالح مالي مع المنطقة المجاورة لها.

ونعتقد أن القائم بالصياغة عمل بجد لضمان أن يتضمن القرار الذي اتخذناه العناصر اللازمة لوضع ترتيبات عملية لانسحاب أمن ومنظم، بالتعاون مع السلطات الانتقالية في مالي. ولا يمكننا أن نجازف بخلق نقاط ضعف خلال فترة الانسحاب تشجع الإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة على مواصلة زعزعة استقرار مالي. كما لا يمكننا أن نعرض للخطر سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة أو حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/480، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبرازيل، وسويسرا، والصين، وغابون، وغانا، وفرنسا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نال مشروع القرار 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2690 (2023).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): نرى مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أن القرار الذي اتخذ للتو (القرار 2690 (2023)) يمثل معلما هاما في انخراط المجتمع الدولي مع شعب مالي في سعيه لاستعادة السلام والأمن والاستقرار في بلده. ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق

مواصلة تعاونها وتجنب أي أعمال من شأنها أن تعرّض وقف إطلاق النار للخطر. ونشير إلى أنه على الرغم من فقدان المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة، يجب على الحكومة الانتقالية أن تواصل الالتزام باتفاقها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالانتقال إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً بحلول آذار/مارس 2024.

يعزز القرار الذي اتخذناه اليوم بوضوح التزام الحكومة الانتقالية بالتعاون الكامل مع خفض التدرجي للبعثة وسحبها وتصفيها وضمان التنفيذ الآمن والمنظم لتلك العمليات، مع إيلاء أقصى قدر من العناية لسلامة وأمن حفظة السلام. ويقع على عاتق الحكومة الانتقالية أيضاً التزام باحترام التزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات، الذي يظل سارياً إلى أن يغادر آخر عنصر من البعثة أراضي مالي. وهذا يعني ضمان الوصول دون عوائق إلى مرافق الأمم المتحدة وحرية الحركة الكاملة للبعثة وأفرادها ومعداتنا في جميع أنحاء مالي والتعاون الكامل في عمليات إعادة الانتشار والتصدير، بما في ذلك منح التأشيرات، حسب الاقتضاء، لجميع الأفراد اللازمين للخفض التدرجي وتصفية البعثة. ويمكن للخطوات التي اتخذتها السلطات الانتقالية في مالي في الأيام الأخيرة لمنع مستوردات بعثة الأمم المتحدة أن تعرقل عملية خفض التدرجي وتقوض سلامة وأمن حفظة السلام، وبالتالي فهي غير مقبولة. ويساورنا القلق إزاء البيانات الصادرة عن بعض الأطراف الفاعلة المحلية التي تدعو إلى مضايقة حفظة السلام. إن الأعمال التي تهدد أمن حفظة السلام غير مقبولة، وتدعو الحكومة الانتقالية إلى ضمان سلامة جميع أفراد البعثة في مالي.

ونرحّب بالأمر التوجيهي الواضح في القرار إلى البعثة لضمان تسليم جميع الأصول في امتثال كامل لممارسات الأمم المتحدة وأنظمتها. ونحثّ البعثة على اتخاذ جميع الخطوات والاحتياطات اللازمة لضمان النقل الآمن والمنظم لمرافق الأمم المتحدة ومعداتنا إلى الكيانات المعنية. تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية تقليل خطر وقوع أصولها في أيدي أولئك الذين يتطلعون إلى زعزعة استقرار مالي أو إلحاق الأذى بشعبها، بما في ذلك المنظمات المتطرفة العنيفة ومجموعة فاغز.

ولذلك، فإننا نحث على التنفيذ المنسق لانسحاب البعثة في غضون فترة الأشهر الستة وبطريقة لا تقوض المكاسب التي تحققت على الجبهة الأمنية. وتعاون سلطات مالي هام لضمان النقل السلس للمهام، اعتباراً من 1 تموز/يوليه، وفقاً للفقرة 2 من القرار، مع مراعاة الالتزامات باحترام مركز القوات على النحو الذي تدعو إليه الفقرة 4. وسيكون للموافقات في الوقت المناسب على الرحلات الجوية والتخليص الجمركي أهمية خاصة في ذلك الصدد لضمان الوفاء بالجدول الزمني المحددة.

وفي ختام شرحنا لسبب تأييد الدول الأفريقية الثلاث للقرار، يجب أن أسلط الضوء على أن انسحاب البعثة يغير الطريقة التي يجب أن تنفذ بها المنطقة والمجتمع الدولي استراتيجيات تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل. وبالفعل، ستتأثر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تستفيد من وجود بعثة الأمم المتحدة في المنطقة، بسحب دعم البعثة، فضلاً عن التأكيدات الأخرى التي تم تضمينها في المبادرات الأمنية الإقليمية لردع وكشف وتعطيل أنشطة الإرهابيين والمتطرفين العنيفين في منطقة الساحل. لذلك سنحتاج إلى المشاركة البناءة في العمليات الأخرى التي هي في طور الإعداد لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وأخيراً، نحثّ على القيام بحسن نية بالالتزام والتعاون الوثيق والاحترام المتبادل والمناقشات المفتوحة والصريحة بين الأمم المتحدة ومالي لضمان الإدارة الفعالة لمرحلة انسحاب بعثة الأمم المتحدة بطريقة تحد من أي عواقب غير مقصودة على استقرار مالي وجوارها المباشر.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر فرنسا، بوصفها القائم على الصياغة، على عملها بشأن هذا القرار (القرار 2690 (2023)).

وبينما نأسف بالغ الأسف لقرار الحكومة الانتقالية بالتخلي عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والضرر الذي سيلحقه ذلك بشعب مالي، فقد صوتنا مؤيدين للقرار لأننا راضون في نهاية المطاف عن خطة خفض التدرجي التي اعتمدها مجلس الأمن من فوره. وتدعو جميع الأطراف الموقعة إلى

سياسي وضمان العودة إلى النظام الدستوري بحلول آذار/مارس 2024، وهما أمران لا غنى عنهما لتحقيق سلام مستدام في مالي وخارجها. وتؤكد اليابان من جديد التزامها بالإسهام في تحقيق السلام والأمن في مالي ومنطقة الساحل.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): دخلت البرازيل المفاوضات على أمل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حيث لا يزال لدينا تقييم إيجابي لإسهامها في الحالة في مالي. ومع ذلك، فإننا نقر بالشواغل التي أثارته السلطات الانتقالية في مالي وبحقيقة أن موافقة الحكومة المضيفة ضرورية لأي عملية سلام.

وإذ يجتمع مجلس الأمن لإنهاء ولاية البعثة رسمياً، نود أن نشيد بحفظة السلام والمدنيين الذين لقوا حتفهم وهم يخاطرون بحياتهم للوفاء بواجباتهم للمساعدة في حماية أرواح موظفي الأمم المتحدة وشعب مالي. ويشكر وفد بلدي أيضاً الممثل الخاص للأمين العام وإن على جهوده وطاقته المكرسة لقيادة البعثة، ويكرر تأكيد دعمه لعمله بينما تبدأ الأمم المتحدة خفض الترتيجي.

ونأمل أن يكون العمل مع السلطات المالية للتحضير لنقل مهام البعثة وانسحابها عملاً ببناء وأن يمكن مالي من مواصلة عملية انتقالها السياسي والسعي لتحقيق سلام دائم. ومن هذا المنطلق، نود أن نؤكد مجدداً دعمنا لقيادة الجزائر في عملية الوساطة للتغلب على المآزق الحالي، ونحث جميع القوى السياسية المالية على أن تظل منخرطة في الحوار وأن تضاعف الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نتقدم سويسرا بالشكر إلى فرنسا على جهودها بوصفها القائمة على صياغة القرار (القرار 2690 (2023)) بشأن انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من مالي.

وتقرّ سويسرا بقرار السلطات المالية طلب الانسحاب الفوري للبعثة وتحترمه. ونأسف لأننا وصلنا إلى هذه النقطة. بالنسبة لنا، يبدو أن القرار قد اتخذ على عجل. فلا تناسب البيئة الانسحاب الفوري.

وأخيراً، أود أن أشيد بإعادة تأكيد القرار على مسؤولية مالي الرئيسية عن حماية مدنييها، تمثيلاً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وسيواصل المجتمع الدولي رصد حالة حقوق الإنسان في مالي وشجب الانتهاكات والتجاوزات. وفي حين يمثل القرار نهاية البعثة، فإن التزام الولايات المتحدة تجاه شعب مالي لا يزال قوياً ودائماً.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن بالغ امتنان الولايات المتحدة للبعثة على خدمتها خلال العقد الماضي، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي خاطر حفظة السلام فيها بحياتهم وضحوا بها من أجل السلام والأمن في مالي.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أكرر الإعراب عن بالغ تقدير اليابان لجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على مر السنين، وأن أشيد بشجاعة موظفيها، بمن فيهم أولئك الذين قدموا التضحية الكبرى.

صوتت اليابان مؤيدة القرار (القرار 2690 (2023))، وإن كان لها تحفظات عليه. ومن المؤسف أن بعثة الأمم المتحدة يجب أن تتسحب في هذا الوقت على الرغم من التحديات العديدة التي لا تزال تواجهها مالي والمنطقة. وندعو حكومة مالي الانتقالية إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة لضمان الانسحاب المنظم والأمن للبعثة خلال الأشهر المقبلة، مع احترام جميع أحكام اتفاق مركز القوات إلى حين رحيل آخر عناصر البعثة من مالي. ونشدد أيضاً على أهمية ضمان النقل السلس والسليم لمهام البعثة. وتشدد اليابان على أن جميع العمليات التي تقوم بها قوات الأمن، بما فيها العمليات التي تتم بالاشتراك مع أفراد الأمن الأجانب، ينبغي أن تتفد وفقاً للالتزامات الدولية. ويشمل ذلك أي عمليات تهدف إلى ضمان حماية المدنيين.

وعلاوة على ذلك، تشدد اليابان على ضرورة أن يواصل مجلس الأمن مشاركته مع الأطراف المالية والجهات الفاعلة الإقليمية لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، فضلاً عن أهمية تحقيق انتقال

جميع الأطراف إلى استئناف الحوار واحترام التزاماتها بموجب الاتفاق. وعلاوة على ذلك، من المهم أن يقترح الأمين العام تدابير ملموسة لضمان استمرارية المهام التي تغطيها حاليا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي كجزء من تنفيذ الاتفاق. ومن الضروري الحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال السنوات مؤخرًا واستئناف التنفيذ الدؤوب للاتفاق، الذي يخدم أيضا تحقيق الاستقرار والأمن في جميع أنحاء المنطقة.

وقد أسهمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إسهاما مهما في السلام والأمن في مالي والمنطقة. وتقدم سويسرا خالص تعازيها للأسر والبلدان المساهمة بقوات التي تكبدت خسائر. ونكرر دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وجميع الموظفين العاملين بها، الذين ما فتئوا يعملون بلا كلل منذ إنشاء البعثة، ونعرب عن امتناننا لالتزامهم.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): تشكر مالطة فرنسا، بوصفها القائمة على الصياغة، على جهودها المكثفة بشأن هذا الملف. ونشكر أيضا الممثل الخاص واني وفريقه في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ونشيد بحفظة السلام الذين لم يبرحوا يخدمون في البعثة منذ إنشائها قبل 10 سنوات. اليوم، نتذكر أيضا أولئك الذين ضحوا بحياتهم.

وعقب اتخاذ القرار 2690 (2023) اليوم، تشدد مالطة بقوة على أهمية الانسحاب الآمن والمنظم وفقا للالتزامات الدولية، مثل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. وتظل سلامة حفظة السلام في الأشهر المقبلة تكتسي أهمية قصوى. ومن الأهمية بمكان أن ينفذ الخفض التدريجي للقوة والانسحاب وتصفية بعثة حفظ السلام بالتعاون الكامل بين الحكومة الانتقالية في مالي والأمم المتحدة. ويجب أن يمتد التعاون ليشمل احترام حرية التنقل وفقا لاتفاق مركز القوات.

وتحث مالطة السلطات المالية على الحفاظ على اتفاق السلام والمصالحة في مالي كأولوية للحكومة الانتقالية، وإيلاء الاعتبار

ولا تزال الحالة في مالي تهدد السلام والأمن الدوليين. وقد كانت سويسرا تودّ أن تشهد فترة انتقالية أكثر تدريجاً، مع مراعاة الحالة في الميدان. وبروح من التوفيق وتوافق الآراء، صوتنا تأييدا للقرار المعروض علينا. ومع ذلك، نود أن ندلي بالنقاط التالية لتوضيح موقفنا.

يساورنا القلق بشأن مستقبل شعب مالي. وسيكون لانسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تأثير مباشر على الشعب المالي، وهذه الحالة تشكل تهديداً يثير قلق مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة النشطة في مجال حماية المدنيين. وتقع على عاتق دولة مالي بالدرجة الأولى مسؤولية حماية سكانها. ولذلك، فإننا نعمل على السلطات لاتخاذ التدابير المناسبة لحماية السكان المدنيين - دون تمييز - في كل مرحلة من مراحل انسحاب البعثة وما بعد عملية الانسحاب، والدخول في حوار مع الأطراف. كما ندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتكتسي طرائق انسحاب البعثة ومدتها أهمية خاصة بالنسبة لسويسرا. ونحيط علما بالأسباب التي أدت إلى هدف الانسحاب خلال هذا الإطار الزمني المحدود. ومع ذلك، نكرر التأكيد على أن مدة ستة أشهر، من وجهة نظر لوجستية، ليست كافية للانسحاب المسؤول لعملية حفظ سلام بحجم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويجب أن ينفذ الانسحاب بطريقة منظمة وأمنة. ويجب الاسترشاد بالدروس المستفادة من عمليات الانتقال الأخرى، فضلا عن التوصيات الواردة في القرار 2594 (2021). ولذلك، ندعو السلطات المالية إلى العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي واحترام اتفاق مركز القوات إلى أن يتمكن جميع أفراد البعثة من مغادرة مالي. وذلك يعني أيضا أنه يجب منح الإذن باستيراد المعدات اللازمة لمغادرة البعثة، مثل الوقود، في أقرب وقت ممكن. ويجب ضمان أمن أفراد البعثة في جميع الأوقات.

ويظل اتفاق السلام والمصالحة في مالي صكا حاسم الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البلد. ولذلك، تدعو سويسرا

بيد أن المملكة المتحدة ترحب باتخاذ القرار اليوم (القرار 2690 (2023))، الذي يشدد على ضرورة انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بطريقة آمنة ومنظمة. ومع ذلك، نأسف لأنه لم يكن من الممكن اتخاذ قرار بجدول زمني أكثر حصة للانسحاب وولاية من شأنها أن تمكن البعثة من مواصلة تقديم الدعم خلال مرحلة الخفض التدريجي لقواتها. ويساورنا القلق أيضا من أن ولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين ستنتهي اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر.

ويحدد القرار هدفا للانسحاب الكامل بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر، ولكنه يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل إبقاء المجلس بانتظام على علم بما تحرزه البعثة من تقدم. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يكون مستعدا لمراجعة ذلك الجدول الزمني، إذا لزم الأمر، لإتاحة الوقت لتنفيذ انسحاب آمن ومنظم.

وسيشكل انسحاب البعثة مهمة لوجستية كبرى، ولن تخلو من المخاطر. ويشدد القرار على التزام مالي بالتعاون مع الأمم المتحدة خلال عملية خروج البعثة واحترام اتفاق مركز القوات حتى مغادرتها. ويجب احترام حرية تنقل البعثة من أجل سلامة أفرادها وأمنهم. وفي ذلك الصدد، نحث مالي على إنهاء القيود المفروضة على واردات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وستظل المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الشعب المالي. وندعو السلطات إلى الوفاء بالتزامها بالانتقال السياسي من خلال إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في شباط/فبراير 2024. كما نحثها على الوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين والتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

السيد سياسي (البانيا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت ألبانيا تأييدا للقرار الذي يطلب خفض التدريجي لقوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وانسحابها (القرار 2690 (2023))، على النحو الذي تلتسمه الحكومة الانتقالية في مالي. ونشكر فرنسا بوصفها بصفتها القائمة على الصياغة على عملها.

الواجب للعمل والمساهمات التي يقدمها فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في نقل مهام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى اتباع نهج متجدد، استنادا إلى تدابير ملموسة لبناء الثقة من شأنه أن يساعد على استئناف حوار مفتوح بين الأطراف الموقعة بغية تحقيق نتائج ملموسة. وتؤكد مالطة من جديد أهمية وفاء الحكومة الانتقالية في مالي بالتزامها بإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في شباط/فبراير من العام القادم، بهدف وحيد هو العودة إلى حكم ديمقراطي بحكومة يقودها مدنيون.

ونتطلع إلى إطلاع المجلس في الوقت المناسب على آخر المستجدات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى الأعضاء الآخرين في تقديم الشكر إلى فرنسا على عملها بشأن هذا الملف. وأشيد أيضا بالمثل الخاص واني وبتقاني أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وخدمتهم. ونقدم تعازينا لذوي من ضحوا بأرواحهم.

كما نعلم، طلبت الحكومة الانتقالية في مالي مغادرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ما كانت المملكة المتحدة لتختار انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في هذه المرحلة، حيث تواجه مالي ومنطقة الساحل الأوسع نطاقا عدم استقرار واحتياجات إنسانية على نحو متزايد. ولا نعتقد أن الشراكة مع مجموعة فاغذر ستحقق الاستقرار أو الأمن على المدى الطويل للشعب المالي.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء تأثير خفض التدريجي لقوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على مستقبل اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. ونشدد على التزامات جميع الأطراف الموقعة بالالتزام بالاتفاق. وكجزء من الخطة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، نحث الأمم المتحدة على النظر في إنشاء كيان مناسب لدعم الحوار والتنفيذ الجاريين.

شعب مالي وترجو له السلام الدائم والانتعاش الاقتصادي والمصالحة الاجتماعية.

وأخيرا، أشكر فرنسا على تيسير النظر - في القرار - في جميع العناصر الضرورية لانسحاب البعثة.

السيدة إيفستيفنيا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): صوت الاتحاد الروسي مؤيدا القرار 2690 (2023)، الذي أعده الوفد الفرنسي، بشأن انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ونعتقد أن من المهم أن يستجيب المجلس بالإجماع لطلب مالي، التي اتخذت قرارا سياديا بشأن معايير أخرى لضمان أمن وحماية السكان المدنيين في البلد. ونعيد تأكيد دعمنا لبامكو في تطلعها إلى تحمل المسؤولية الكاملة عن استقرار الحالة في مالي والاضطلاع بالدور القيادي في ذلك.

كما نشكر حفظة السلام والموظفين المدنيين في البعثة. وتكرم روسيا ذكرى حفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم من أجل السلام والأمن في مالي.

وينبغي أن يتم انسحاب البعثة بطريقة منظمة وجيدة التنظيم، بتنسيق وثيق مع البلد المضيف. ونعتقد أن القرار المتخذ اليوم يحدد الإطار اللازم لتحقيق ذلك.

وستواصل روسيا تقديم الدعم الثنائي الشامل لمالي من أجل تطبيع الوضع في البلد.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): اتخذ مجلس الأمن للتو بالإجماع القرار 2690 (2023)، الذي ينهي ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ويتخذ ترتيبات محددة لتخفيضها وانسحابها.

وقد صوتت الصين مؤيدة القرار وتتوقع من الأمانة العامة أن تضع خطة عملية وقابلة للتنفيذ لاتخاذ خطوات، مثل انسحاب أفراد البعثة وتصفية أصولها، وفقا لطلب مجلس الأمن، بغية ضمان انسحاب البعثة بشكل آمن ومنظم وفي الوقت المحدد له.

ونأسف لتطور الأحداث في الأسابيع الأخيرة ونثني على حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأفرادها، بقيادة الممثل الخاص واني، على تفانيهم والتزامهم الراسخين. ونحيي ذكرى الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم.

إن الوضع في مالي هش ومحفوف بالمخاطر، حيث يواجه البلد أزمة متعددة الأبعاد. ونشجع السلطات على العمل من أجل إجراء انتخابات موثوقة وشاملة، تؤدي إلى استعادة النظام الدستوري بحلول آذار/مارس 2024، والتركيز على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، والذي يظل محوريا لتحقيق سلام دائم في جميع أنحاء مالي.

ومن الضروري أن تقي مالي بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك ضمان حماية المدنيين والقيام بعمليات عسكرية بما يتماشى مع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إن وجود مجموعة فاغنر وتجاهلها للقانون الدولي يشكلان تهديدا خطيرا على شعب مالي.

وفي الختام، نحث حكومة مالي الانتقالية على التعاون الكامل مع البعثة واحترام اتفاق مركز القوات وضمان حرية تنقل البعثة في تيسير التخفيض التدريجي للقوة وانسحابها وتصفية البعثة بشكل آمن ومنظم، بما في ذلك نقل أي أصول لها. من الأهمية بمكان التخفيف من المخاطر المرتبطة بمغادرة البعثة على أفضل وجه ممكن.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): صوتت إكوادور مؤيدة القرار 2690 (2023)، ولكنها تأسف لقرار حكومة مالي الانتقالية طلب سحب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونأمل أن تتعاون الحكومة الانتقالية لضمان أن يتم سحب أفراد البعثة بطريقة منظمة، وقبل كل شيء، بطريقة آمنة. ونذكر أيضا بمسؤولية دولة مالي عن حماية سكانها، امتثالا للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونحن على ثقة من أن الحكومة الانتقالية ستحترم اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك العملية السياسية التي ستتبلور مع إجراء انتخابات شفافة وحرّة وشاملة في شباط/فبراير 2024. وستدعم إكوادور دائما

والبناء في حالات الطوارئ ورعاية المصابين والدعم الطبي. وقد نالوا إشادة حكومة مالي وشعبها. وفي حزيران/يونيه، مُنح جميع حفظة السلام التابعين لوحدة حفظ السلام الصينية العاشرة التابعة للبعثة والبالغ عددهم 398 وسام الشرف للسلام من الأمم المتحدة.

وستواصل الصين دعم مالي في حماية سيادتها وسلامة أراضيها وأمنها القومي واستقرارها، وتقديم المزيد من الإسهامات لتتميتها السلمية عبر القنوات المتعددة الأطراف والثنائية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للإمارات العربية المتحدة.

أشكر فرنسا، بصفتها القائمة بالصياغة، على توجيه القرار 2690 (2023) نحو اختتامه واعتماده بتوافق الآراء، الذي صوتنا مؤيدين له، نحن الإمارات العربية المتحدة، بشيء من القلق.

وأود أن أعرب عن عميق امتناني، باسم الإمارات العربية المتحدة، للممثل الخاص للأمين العام، وإن، وأفراد البعثة على جهودهم وإسهامهم في تحقيق السلام والاستقرار لشعب مالي. ونشيد بالرجال والنساء الذين خدموا كحفظة سلام وجنود وأفراد شرطة، ولا سيما ذوي الخوذ الزرق الذين قتلوا أثناء أداء واجبهم في مالي. وقد أشيد بتضحياتهم هنا اليوم من قبلنا جميعا.

لقد صوتت الإمارات العربية المتحدة مؤيدة القرار اليوم لأنه يستجيب مباشرة لطلب السلطات المضيفة في مالي بسحب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من دون تأخير. فإمكانية احتفاظ الأمم المتحدة بمكتب سياسي وحفظة سلام في بلد ما، من دون موافقة، أمر لا يمكن الدفاع عنه. فهو لن يتعارض مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام فحسب، بل سيكون غير عملي من الناحيتين السياسية والعملية على حد سواء.

ولكن، يظل المجلس مسؤولا عن ضمان التنفيذ السليم لقرار اليوم، الذي يوفر جداول زمنية واضحة وتقارير لإتمام الإنهاء التدريجي بطريقة منظمة وآمنة. والمهم، إنه يكفل إجراء مشاورات مع حكومة

وتقدر الصين الجهود الطويلة الأمد التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لدعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ومن أجل ضمان انسحاب آمن ومنظم للبعثة وحماية أمن حفظة السلام وأصول الأمم المتحدة، ينبغي أن تواصل البعثة والأمانة العامة العمل عن كثب مع حكومة مالي.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسيلة هامة لمجلس الأمن للوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد أثبتت التجربة أن عمليات حفظ السلام يجب أن تتبع المبادئ الأساسية التي وضعت في الممارسة العملية على مدى فترة طويلة، ولا سيما مبدأ موافقة البلدان المعنية. وينبغي للبعثات أن تحافظ على الاتصال بحكومات البلدان المعنية وأن تحافظ على علاقة من الثقة والتعاون المتبادلين، وهو شرط مسبق لسلسلة عمليات حفظ السلام. ونأمل أن يسعى مجلس الأمن دائما إلى تعزيز التعاون بين عمليات حفظ السلام والبلدان المعنية كأولوية قصوى وأن يعمل بلا كلل لتحقيق تلك الغاية.

وفي الوقت الحاضر، تواجه العديد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك بلدان منطقة الساحل، تهديدات متعددة، مثل الإرهاب والأزمات الإنسانية والتحديات التي تواجه الحد من الفقر والتنمية، فضلا عن تغير المناخ. إن صون السلام والاستقرار الإقليميين يخدم المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي، الذي تتوقع الصين أن يولي اهتماما للصعوبات والاحتياجات العملية التي تواجهها مالي والبلدان الأخرى في المنطقة وأن يواصل تقديم المساعدة والدعم على أساس احترام سيادة وقيادة البلدان المعنية.

وقد أوفت قوات حفظ السلام الصينية بأمانة - منذ عام 2013، عندما بدأت الصين مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي - بمهمة حفظ السلام، على الرغم من كل الصعوبات والمخاطر، وأسهمت بجهود صينية في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد. وقد أرسلت الصين عدة دفعات من وحدات الحراس وأفراد الدفاع والمشاة والوحدات الهندسية والطبية إلى مالي. وقد اضطلعت بمهام ناجحة، مثل الدوريات المسلحة والحراسة والدفاع والدعم الهندسي

وأعطي الكلمة لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): تحيط حكومة جمهورية مالي علما بالقرار 2690 (2023) الذي اتخذته مجلس الأمن للتو بإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي اعتبارا من اليوم 30 حزيران/يونيه 2023.

نلاحظ أيضا استجابة المجلس الإيجابية لطلبنا الانسحاب الفوري للبعثة. لقد قدم معالي السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي، الأسباب لطلب انسحاب البعثة في هذه القاعة في 16 حزيران/يونيه 2023 (انظر S/PV.9350).

وإذ نسلم بأن البعثة لم تحقق هدفها الأساسي المتمثل في دعم جهود الحكومة لتحقيق الأمن في البلد، يرحب شعب مالي وحكومتها بمساهماتها في مجالات أخرى، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية والاجتماعية وبعثات المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام.

تلاحظ حكومة مالي أنه بموجب أحكام القرار المعتمد اليوم، ستبدأ عملية انسحاب البعثة في 1 تموز/يوليه وتنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وستحرص حكومة جمهورية مالي على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في هذا الصدد.

تتعهد السلطات المالية، بصفتها حكومة مسؤولة، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثة أيضا في تنفيذ القرار 2690 (2023) في الوقت المناسب. من هذا المنطلق، وتمشيا مع مسؤولياتها بصفتها بلدا مضيفا، ستلتزم مالي بالتدابير المتخذة لضمان سلامة وأمن أفراد البعثة ومبانيها ومنشأتها وممتلكاتها إلى حين مغادرة البعثة في التاريخ المتفق عليه.

أود أيضا أن أطمئن أعضاء المجلس على التزام حكومة مالي الكامل بالسعي المستمر إلى الوفاء بمهمتها السيادية في حماية المدنيين والممتلكات في جميع أنحاء أراضيها الوطنية. وفي هذا الصدد، تأسف الحكومة لأن المجلس لا يزال يعتبر الحالة في مالي تهديدا للسلم والأمن الدوليين بالرغم من النتائج الملموسة التي حققتها

مالي الانتقالية والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وينبغي الآن تركيز جميع الجهود على التنفيذ الناجح والأمن. ولن يكون الرحيل السلس والأمن للبعثة مهمة سهلة بالنظر إلى العدد الكبير من موظفي الأمم المتحدة والمعدات الضخمة الموجودة في البلد. ونتطلع إلى تلقي المعلومات المستكملة المنتظمة للأمين العام في ذلك الصدد وإلى مواصلة المشاورات مع أصحاب المصلحة الإقليميين.

ويجب أن يكون الاتصال القوي في صميم الجهود الرامية إلى المضي قدما - أولا، بين البعثة والحكومة الانتقالية في مالي، من أجل ضمان تنسيق قوي؛ وثانيا، بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، لا سيما فيما يتعلق بمغادرة الأفراد المسلحين، الذين ساعد وجودهم في تسهيل عملهم وتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. أخيرا، ينبغي أن يستفيد المواطنون الذين يشكل وجود البعثة بالنسبة لهم درعا واقيا من تواصل واضح فيما يتعلق بخطط خفض التدريجي. وسيساعد ذلك أيضا في حماية أفراد البعثة من خطر المعلومات المضللة أو المغلوطة.

يؤكد قرار اليوم من جديد الأهمية المحورية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي لتحقيق سلام مستدام في البلاد. ونؤكد مجددا دعم دولة الإمارات العربية المتحدة للوساطة الدولية وجهودها لتنفيذ اتفاق السلام فضلا عن تعاونها مع الجهات الفاعلة الإقليمية. كما أن من المهم كفالة إنجاز عملية الانتقال السياسي. ونشدد أيضا على ضرورة الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وبالمثل فإن للجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دورا حيويا تؤديه.

سوف تتسحب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بيد أن مالي وشعبها لن يتخلقا عن الركب. وسوف نعتد على التزام السلطات الانتقالية المالية خلال هذه المرحلة الحرجة باحترام اتفاق مركز القوات حتى رحيل البعثة والسماح بانسحاب سلس لأجل تحقيق السلام والأمن في مالي وحماية شعبها.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

بذكرى جميع ضحايا هذه الأزمة - من المدنيين والعسكريين والأجانب والماليين - الذين سقطوا في ميدان المعركة في مالي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر حزيران/يونيه، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد الإمارات العربية المتحدة لأعضاء المجلس والأمانة العامة للمجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا.

لقد كان شهرا حافلا تمكنا خلاله من التوصل إلى توافق في الآراء في عدة مسائل هامة تقع في نطاق اختصاصنا.

وما كان بوسعنا أن نفعل ذلك بمفردنا لولا العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من كل الوفود وممثلي الأمانة العامة، بما في ذلك فريق الدعم التقني وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن.

وإذ ننهي رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس بأسره متمنيا لوفد المملكة المتحدة حظا سعيدا في شهر تموز/يوليه.

رفعت الجلسة الساعة 11/50.

القوات المسلحة المالية في الميدان بفضل تعزيز وتجهيز جهاز الدفاع من ناحية، وفيما يتعلق بعودة النظام الدستوري السلمي والأمن العزيز جدا على فخامة العقيد أسيمي غويتا، رئيس المرحلة الانتقالية، رئيس الدولة. وكما تعلمين، سيدتي الرئيسة، فإن إجراء الاستفتاء الدستوري بنجاح في 18 حزيران/يونيه 2023 يعد جزءا من هذه العملية.

تلتزم حكومة مالي أيضا بمتابعة التنفيذ الفعال والدؤوب لاتفاق السلام والمصالحة في مالي الذي انبثق عن عملية الجزائر بالتعاون مع الحركات الموقعة الراغبة في تحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية والاستقرار في بلدنا ولصالح شعبه.

قبل أن أختتم بياني، وبالنيابة عن شعب وحكومة مالي، أود أن أشكر الأمين العام على التزامه بتحقيق السلام في مالي. وأود أيضا أن أشكر جميع البلدان التي ساهمت بقوات وأفراد شرطة وأفراد مدنيين في البعثة على مدى السنوات الـ 10 الماضية على جهودها بل وتقديمهم أغلى التضحيات في بعض الأحيان إلى جانب زملائهم الجنود من مالي في السعي إلى تحقيق السلام في بلدنا. وأود أن أعرب عن امتنان شعب مالي وحكومتها لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مساهماتها المتعددة الأوجه في البعثة.

إن جمهورية مالي على استعداد للتعاون مع جميع الشركاء الراغبين في احترام المبادئ الأساسية للعمل العام في مالي. كما أشيد